Distribution: Restricted **EB 2004/82/INF.8** 8 September2004
Original: English Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الثانية والثمانون

روما، 8–9 سبتمبر/أيلول 2004

البرنامج التجريبي للحضور الميداني 2004–2007
ملخصات المبادرات

1 – استعرض المجلس التنفيذي في دورته الثمانين، المعقودة في ديسمبر/كانون الأول 2003، البرنامج التجريبي للحضور الميداني (EB 2003/80/R.4)، وأقر المبادئ التوجيهية ومعايير اختيار البلدان والأدوات للبرنامج التجريبي للحضور الميداني ومدته ثلاث سنوات. وأذن المجلس كذلك للصندوق بتنفيذ البرنامج على أساس المبادئ التوجيهية والمعايير وخطوات التنفيذ الرئيسية الموافَق عليها.

2 – تمشِّياً مع الأحكام الواردة في الفقرة 29 من الوثيقة EB 2003/80/R.4 ، تقدم هذه الوثيقة ملخَّصَيْ مبادرتين – إحداهما لنيجيريا والثانية لفييت نام – لِعِلم المجلس التنفيذي. وستقدم ملخصات المبادرات الثلاث الباقية من مجموع 15 ملخَّص مبادرة (مصر، وإثيوبيا، وهايتي) إلى المجلس التنفيذي في دورته الثالثة والثمانين التي ستعقد في شهر ديسمبر/كانون الأول 2004.

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

المحتويات

ملخص مبادرة: نيجيريا **1**

أولاً- وصف موجز 1
ثانياً- الغرض والمبررات 1
ثالثاً- الأهداف التفصيلية 2
رابعاً- الخلفية القطرية 3
خامساً- نطاق العمل 4
سادساً- الاختصاصات 4
سابعاً- نوع العقد 5
ثامناً- الترتيبات المؤسسية 5
تاسعاً- الميزانية التفصيلية 5
عاشراً- معايير تقييم نتائج المبادرة وأثرها 6

ملخص مبادرة: فييت نام **8**

أولاً- وصف موجز 8
ثانياً- الغرض والمبررات 9
ثالثاً- الأهداف التفصيلية 10
رابعاً- الخلفية القطرية 10
خامساً- نطاق العمل 11
سادساً- الاختصاصات 13
سابعاً- نوع العقد 13
ثامناً- الترتيبات المؤسسية 14
تاسعاً- الميزانية التفصيلية 15
عاشراً- معايير تقييم نتائج المبادرة وآثارها 15

البرنامج التجريبي للحضور الميداني

ملخص مبادرة: نيجيريا

أولاً- وصف موجز

1 - الأهداف الرئيسية للمبادرة هي دعم البعد التنفيذي وكذلك البعد النوعي لتدخلات الصندوق. وستشمل النتائج المتوقعة ما يلي:

- طرائق معززة لمعالجة الفرص والاحتياجات في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية والقطاعية للحد من الفقر الريفي، بما في ذلك التعاون مع المركز الإقليمي الذي يشارك الصندوق في تمويله لدعم السياسة الزراعية المشتركة للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا؛
- زيادة الاستجابة وتعديل برامج القروض والمنح التي يقدمها الصندوق ليتكيف مع الآليات والأهداف الوطنية وآليات وأهداف الجهات المانحة الأخرى، ومع وضع برامج جديدة تستند إلى تحليلات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، ومقترناً بالأداء الوطني المحسَّن في الاستهداف والرصد؛
- المشاركة المحسنة والفعالة في وضع السياسة – استراتيجية تنمية التمكين الاقتصادي لنيجيريا – وتطوير المؤسسات في المجالات التي هي محل اهتمام استراتيجي للصندوق؛
- عمليات تبادل تقني منتظمة بين البرامج الإنمائية، بما في ذلك برامج القروض والمنح التي يدعمها الصندوق، في نيجيريا وفي شبه الإقليم، بواسطة المعهد الدولي للزراعة الاستوائية.

ثانياً – الغرض والمبررات

2 - يوجد في نيجيريا، على الرغم من الدور المركزي للزراعة في الاقتصاد الريفي، كما يوجد في بلدان كثيرة أخرى في الإقليم، تحيُّزٌ قويٌّ لصالح المناطق الحضرية في النفقات العامة؛ ولم تُستخدَم الأموال العامة المخصصة للزراعة والحد من الفقر الريفي دائماً استخداماً منتجاً. وإن السياسات والاستراتيجيات والبرامج، التي تستدعي انتباهاً على سبيل الأولوية، غالباً ما تناقَشُ داخل البلد **ولا يكون الصندوق ممثلاً فيها تمثيلاً جيداً**. كما أن العمليات، التي تزيد إمكانيات وصول المجموعات التي يستهدفها الصندوق (النساء الريفيات، وصغار المزارعين فقراء الموارد، ومجموعات المعدمين، والأقليات) إلى خدمات الدعم والموارد، لا تُعطى اهتماماً كافياً في هذه المناقشات. ومع أن **مشاريع الصندوق الميدانية تساعد جزئياً في التغلب على هذه المشاكل**، فإن الفرص الاقتصادية وإمكانيات القطاع الزراعي والتنمية الريفية آخذة في التطور، وثمة حاجة متزايدة إلى فهم الفقر الريفي فهماً أفضل، وإبراز أسبابه وعواقبه.

3 - يعنى المجال الرئيسي لحوار السياسات مع حكومة نيجيريا الاتحادية (بالاشتراك مع الجهات المانحة الشريكة الرئيسية) بإزالة القيود التي تعوق التنمية الاقتصادية وكذلك التنمية الاجتماعية للمناطق الريفية. وستكون المخاوف المستمرة، التي أُعرِبَ عنها من خلال استراتيجية تنمية التمكين الاقتصادي لنيجيريا، بشأن التسيير والمساءلة، وزيادة

تطبيق اللامركزية على الإدارة، وتحرير النظام المالي، واستراتيجيات التغلب على الفقر الريفي، وتدهور البيئة، مجالات يشملها الحوار أيضاً. وللحصول على تقييم منصف لتطوير السياسات، سيتم تكثيف وتعزيز الحوار مع المنظمات غير الحكومية، والمنظمات التي تقوم على المجتمع المحلي.

4 - كان للصندوق طوال تاريخه شراكة فعالة مع المعهد الدولي للزراعة الاستوائية لتعزيز تطوير التكنولوجيا والنُّهُج الواعدة لفهم الابتكارات ونشرها. واعتُمِدَ عدد من الأنواع والأساليب المحسنة لمشاركة المزارعين في تجربة نتائج البحوث، وقد أسهمت مساهمات كبيرة في زيادة المنتجات الزراعية. وأهم هذه المساهمات هي التحسينات الكبيرة التي أدخلت على إنتاج الكسافا، التي تُعتبر نيجيريا الآن أكبر منتجٍ لها في العالم. فطيلة السنوات الست الماضية والصندوقُ يدعم ثلاث منح مساعدة تقنية ينفذها المعهد الدولي للزراعة الاستوائية، وهي: مكافحة آفات البطاطا الحلوة واللوبيا والكسافا وأمراضها. وقد أُنجِزَت هذه المنح الثلاث كلها بنجاح، وتمت الموافقة على مرحلة ثانية لمكافحة آفات اللوبيا في عام 2003؛ وستقدَّم مرحلة ثانية من مكافحة آفات البطاطا الحلوة إلى المجلس التنفيذي في عام 2004، ويُنظَر الآن في القيام بمبادرات جديدة بشأن الكسافا.

5 - سيكون الصندوق، بواسطة المركز الإقليمي، جزءاً من فريق عامل شُكِّلَ في عام 2002 لإعداد السياسة الزراعية المشتركة لغرب إفريقيا إعداداً مفصَّلاً. ومما يذكر أن الصندوق أقام علاقة عمل مع أمانة الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، بأمر من لجنتها الوزارية، لوضع إطار لسياسة زراعية مشتركة تعمل على تحقيق التنمية الزراعية لكل شبه الإقليم للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، بينما تلبي احتياجات كل بلد عضو في الجماعة على حدة. ويمكن أن تستفيد تنمية السياسة الزراعية المشتركة من شبكة الصندوق الإقليمية غير الرسمية التي تتألف من بنن، والكاميرون، وغانا، ونيجيريا – وهي أربعة بلدان يقوم الصندوق بتمويل برامج وطنية فيها تتعلق بالمحاصيل الجذرية والدرنية، لأنه يلزم وضع هذه المحاصيل في برنامج واحد للتعاون والدعوة وتبادل المعلومات بشأن أفضل الممارسات لتحقيق الحد من الفقر الريفي والتنمية المستدامة. ويمكن لهذه الشراكات أيضاً أن تستفيد من تَلاقُح الأفكار والمنطلقات البحثية مع مراعاة البرامج التي تنفذها والجهود التي تبذلها جهات مانحة أخرى، وكذلك البحوث التي يمولها الصندوق.

ثالثاً – الأهداف التفصيلية

6 - اتِّساقاً مع غايات الصندوق وأهدافه التي يرمي إليها تعزيز حضوره الميداني، يوجد لمبادرة البرنامج التجريبي للحضور الميداني ثلاث مجموعات مترابطة من الأهداف، هي:

- زيادة فعالية حوار السياسات، وتعزيز تنفيذ وتحسين أداء الصندوق كمشجع لاستراتيجيات التنمية الريفية والحد من الفقر الريفي القابلة للتكرار؛
- تقوية التعاون القائم مع المعهد الدولي للزراعة الاستوائية بغيةَ إضافة قيمة إلى السياسات الإقليمية للبحث والتنمية. ومن شأن هذا التعاون أن يحسِّن أيضاً تصميم وتنفيذ البحوث الممولة من المنح ومضاعفة التضافُر بين القروض والمنح؛ و

- تقديم الدعم للمركز الإقليمي، الذي يشترك الصندوق في تمويله، لوضع (ثم تنفيذ) سياسة زراعية مشتركة لشبه إقليم الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا.

رابعاً – الخلفية القطرية

7 – كانت نيجيريا، منذ نشأة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، داعمةً قويةً للصندوق وشريكةً في الحد من الفقر الريفي. ومع أن نيجيريا مؤهلة للحصول على القروض بشروط تيسيرية للغاية، فقد ساهمت بنحو 85 مليون دولار أمريكي في موارد الصندوق عند إنشائه وفي عمليات تجديد موارده اللاحقة. ونيجيريا أكبر بلد في غرب إفريقيا، يبلغ عدد سكانها نحو 120 مليون نسمة (47% من سكان غرب إفريقيا) ويبلغ الناتج المحلي الإجمالي فيها 38 مليار دولار أمريكي (41% من مجموع الناتج المحلي الإجمالي لغرب إفريقيا). على الرغم من وزن نيجيريا السياسي والاقتصادي – فسكانها يشكلون 20% من مجموع سكان إفريقيا جنوبي الصحراء – وأهميتها في غرب ووسط إفريقيا، لم تأخذ سوى 7.3% (المرتبة العشرين) من التمويل الذي قدمه الصندوق إلى الإقليم. ولم تكن عمليات الإقراض متسقة مع الموارد التي ساهمت بها نيجيريا.

8 – كان أحد منجزات الصندوق الكبيرة في نيجيريا إقامة ترتيبات شراكة مع (وفيما بين) المؤسسات الحكومية والجهات المانحة الرئيسية، لا سيما البنك الدولي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، ومصرف التنمية الإفريقي، ودائرة التنمية الدولية (المملكة المتحدة)، والوكالة الكندية للتنمية الدولية، والمعهد الدولي للزراعة الاستوائية، والمنظمات الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني (بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، وشبكة منظمات المزارعين والمنتجين الزراعيين في غرب إفريقيا، وبين منظمات المزارعين والمنظمات غير الحكومية). وعلى الرغم من الصعوبات المرتبطة بالحد من الفقر الريفي والعمل الميداني في نيجيريا، كان تأثير المشاريع التي يمولها الصندوق في البلد – وإن كان ذلك على نطاق صغير – على الحد من الفقر الريفي جيِّداً، بشهادة عدد من عمليات التقييم التي أجريت بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة، والبنك الدولي، ومؤسسات حكومية، ومنظمات غير حكومية ومؤسسات شريكة أخرى.

9 – نيجيريا هي البلد المضيف للمعهد الدولي للزراعة الاستوائية، الموجود في إبادان. وهذا المعهد، 'ببحوثه لتغذية إفريقيا' هو أول حلقة إفريقية في الشبكة العالمية لمراكز البحوث الزراعية التابعة للجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية. وتتمثل رسالة المعهد الدولي للزراعة الاستوائية في تعزيز الأمن الغذائي، ودخل السكان الذين يفتقرون إلى الموارد وأحوالهم المعيشية، لا سيما في المناطق الرطبة وشبه الرطبة من إفريقيا جنوبي الصحراء، بإجراء بحوث وأنشطة متصلة بالبحوث لزيادة الإنتاج الزراعي وتحسين النظم الغذائية، وإدارة الموارد الطبيعية إدارة مستدامة، بالاشتراك مع أصحاب المصالح الوطنيين والدوليين. والصندوق يتعاون منذ فترة طويلة تعاوناً فعالاً مع المعهد الدولي للزراعة الاستوائية في نيجيريا (في زراعة الكسافا) وفي بلدان أخرى في إفريقيا بوجه عام، وفي غرب ووسط إفريقيا بوجه خاص.

10 – ونيجيريا هي المضيفة للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا أيضاً، التي يوجد مقرها في أبوجا والتي تتلخص مهمتها في العمل على تحقيق التكامل الإقليمي كداعمٍ كبيرٍ للنمو الاقتصادي في البلدان الخمسة عشر الأعضاء فيها، لا

سيما في القطاع الزراعي لضمان الأمن الغذائي، وتعزيز التجارة بالمنتجات الزراعية المؤدية إلى النمو، داخل شبه الإقليم وخارجه على السواء، لتشجيع استخدام الموارد الطبيعية استخداماً مستداماً، وحماية البيئة.

خامساً – نطاق العمل

11 – سيُعَيَّنُ في أبوجا منسق ميداني للمشاركةِ بانتظامٍ في أعمال اللجان المشتركة للجهات المانحة، واللجان المشتركة بين الجهات المانحة والحكومة، كالفريق العامل للجهات المانحة المعني بالزراعة؛ والتمويل الريفي؛ والبيئة، واستراتيجية تنمية التمكين الاقتصادي لنيجيريا؛ والفريق الاستشاري المعني بالزراعة والتنمية الريفية. وسيتم الاضطلاع بهذا العمل بتنسيقٍ وثيقٍ مع مدير البرنامج القطري لنيجيريا في الصندوق، الذي سيتعاون تعاوناً وثيقاً مع المنسق الميداني في إنتاج المدخلات الرئيسية. وسوف يشترك المنسق الميداني في الفريق العامل المشترك بين وكالات الأمم المتحدة والبنك الدولي، ويضمن تقديم مدخلات من الصندوق في إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والتقييم القطري المشترك، واستراتيجية المساعدة القطرية ومبادرات أخرى وبرامج قطرية مماثلة. وسيجري المنسق الميداني اتصالات مع منظمات المجتمع المدني الكبرى التي لها صلة بقضايا الفقر الريفي، ويعمل على تمثيل وجهات نظرهم تمثيلاً مباشراً في محافل السياسة العامة والبرمجة. بالإضافة إلى ذلك، سيجتمع المنسق الميداني بانتظام مع مديري البرامج التي يدعمها الصندوق بغية تعيين القضايا الرئيسية في التنفيذ، التي تحتاج إلى معالجة في حوارات سياساتية ومؤسسية على مستوىً عالٍ، ويسعى إلى تنسيق مشاركة هؤلاء المديرين والفنيين في عمليات تبادل الآراء على الصعيد القطاعي بشأن الدروس المستفادة من المشاريع والبرامج.

12 – في إطار تصميم برامج الصندوق الجديدة (القروض والمنح) وتنفيذها والإشراف عليها، يعير المنسق الميداني انتباهاً خاصاً للقضايا المؤسسية والسياسية، وتقاسم المعلومات، والبحث عن أوجُه تضافُر أثناء استهلال البرنامج ويقوم بالتنسيق مع مدير البرنامج القطري في معالجة القضايا حال ظهورها. وفي سياق حاجة الصندوق إلى دعم نُهُجٍ جديدة تجاه العمل في نيجيريا (وفي شبه الإقليم عند الاقتضاء)، يعمل المنسق الميداني على اعتماد هذه النهج بضمان تمكين الصندوق من الحصول على جميع الدراسات الجديدة القطاعية وشبه القطاعية ذات الصلة، بينما يتابع جميع مبادرات الجهات المانحة وفرص التعاون معها.

13 – من المتوقع أن يقوم المنسق الميداني بدورٍ رائدٍ في وضع برامج الصندوق ومشاريعه (القروض والمنح) الجديدة في إطار البرنامج الوطني وكذلك في إطار السياسة الزراعية المشتركة للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، في تعاون وثيق مع الجهات المانحة عندما تُتاح الفرص، إذا أمكن.

سادساً – الاختصاصات

14 – **سيتم تعيين منسق ميداني للصندوق بواسطة إعلان مفتوح لوظيفة شاغرة على الصعيد الوطني**، باستخدام إجراءات مسابقة وطنية. وسيعمل المنسق الميداني مدة ثلاث سنوات، وسيكون مقره في أبوجا، ويدعم مدير البرنامج القطري على تعميق وتوسيع ما يلي:

- تمثيل مدير البرنامج القطري في الأنشطة الوطنية الرئيسية المتصلة باستراتيجيات التنمية الريفية والحد من الفقر الريفي؛
- تمثيل مدير البرنامج القطري في عمليات تخطيط البرنامج الوطني الرئيسي في منظومة الأمم المتحدة؛
- تمثيل مدير البرنامج القطري في الأفرقة العاملة للجهات المانحة المتعددة الأطراف في الزراعة، والتنمية الريفية، والحد من الفقر الريفي؛
- تنسيق ودعم عمليات المجتمع المدني لكي تمثل مصالح الفقراء في القطاع الريفي؛
- تنسيق ودعم وضع سياسة زراعية مشتركة في الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والشبكات الإقليمية غير الرسمية لمشاريع زراعة المحاصيل الجذرية والدرنية التي يمولها الصندوق في الإقليم الفرعي؛
- تنسيق ودعم مشاريع البحوث لضمان إقامة صلات أقوى بين مشاريع البحث والاستثمار التي يمولها الصندوق داخل المعهد الدولي للزراعة المدارية؛
- تسهيل تدفُّق المعلومات بين البرامج الإنمائية فيما يتعلق بالقضايا الرئيسية التي يتم تعيينها والدروس المستفادة أثناء تنفيذها في المجالات التي هي موضع اهتمام استراتيجي كبير لدى الصندوق؛
- مراقبة ورصد إقامة ترتيبات لنظم تبادل المعلومات على مستوى المشروع وتقييم هذه الترتيبات.

15 - سيكون لدى المنسق الميداني خبرة في التنمية الريفية في الإقليم على مستوى الإدارة، وتكون لديه شهادة جامعية عليا في تخصُّصٍ ذي صلة، ولديه خبرة كافية في العمل مع الحكومات، والمؤسسات الإقليمية، والجهات المانحة، والمنظمات غير الحكومية، في السياسة والتنسيق لتنفيذ برنامج أو مشروع على الصعيد الميداني.

سابعاً – نوع العقد

16 - سيتم التعاقد مع المنسق الميداني بموجب ترتيبات التعاقد الوطنية، وذلك من خلال مؤسسة مضيفة في أبوجا تحدد في مرحلة لاحقة. وسيعمل المنسق الميداني، بعد تزويده بمعلومات أولية مكثفة في روما، تحت **إشراف** مدير البرنامج القطري لنيجيريا، بتنسيقٍ مع المؤسسة المضيفة في أبوجا.

ثامناً – الترتيبات المؤسسية

17 - سيكون مقر المنسق الميداني في مقر مؤسسة مضيفة في أبوجا، وستقدم هذه المؤسسة الدعم له في مجال الاتصالات، على أساس رسوم استضافة تحدد بالتفاوض والاتفاق.

تاسعاً – الميزانية التفصيلية

18 - تقدر تكاليف المبادرة على مدى 3 سنوات بنحو 000 240 دولار أمريكي، على النحو التالي:

التكاليف المقدرة: نيجيريا (بالدولار الأمريكي)				
البند	**السنة الأولى**	**السنة الثانية**	**السنة الثالثة**	**المجموع**
الراتب والاستحقاقات	48 000	48 000	48 000	144 000
تكاليف الدعم	12 000	13 000	14 000	39 000
السفر في مهام رسمية	6 000	7 000	8 000	21 000
تكاليف الدراسات والاتصالات	6 000	7 000	8 000	21 000
تكاليف متفرقة	5 000	5 000	5 000	15 000
المجموع	**77 000**	**80 000**	**83 000**	**240 000**

عاشراً- معايير تقييم نتائج المبادرة وأثرها

19 - ستستخدم المؤشرات التالية لتقييم الفعالية الإجمالية للمنسق الميداني:

- فعالية تصميم المشروع، بما في ذلك بدء المشروع بانسجام؛
- أوجُه التضافُر الفعالة وتقسيم العمل تقسيماً محدداً بوضوح بين المنسق الميداني ومدير البرنامج القطري والمؤسسات المتعاونة؛
- إدخال تحسينات على الأحكام التي تتناول الفرص والاحتياجات بواسطة استراتيجيات وبرامج الحد من الفقر الريفي على الصعيدين الوطني والقطاعي؛
- تعبئة موارد المنح (برنامج التعاون الموسع بين الصندوق والمنظمات غير الحكومية وأموال تكميلية) تعبئة فعالة تمهد الطريق لمشاريع قروض؛
- إبراز الصورة العامة للصندوق بوضوح أكثر؛
- تحسين التنسيق مع مجموعات المجتمع المدني ودعم الصندوق دعماً واضحاً لمنظمات المزارعين التي تعمل لما فيه مصلحة سكان الريف الفقراء.

20 - فيما يلي مؤشرات محددة في مجالات الحوار السياساتي، وبناء الشراكات، وإدارة المعرفة، وتنفيذ المشاريع:

الحوار السياساتي

- يشارك المنسق الميداني في ندوتين سياسيتين على الأقل ويقدِّم مساهمات في المناقشة؛
- يساعد المنسق الميداني في إقامة ثلاث شراكات وصلات على الأقل، على مستوى السياسة العامة؛
- إيلاء مزيد من الانتباه لمعالجة قضايا الفقر الريفي في وثيقة استراتيجية الحد من الفقر/استراتيجية تنمية التمكين الاقتصادي لنيجيريا؛
- زيادة توكيد الحكومة لبرامج الفقر الريفي، كما تنعكس في موارد الميزانية المخصصة للقطاع الزراعي.

بناء الشراكات

- دليل على حضور خمسة اجتماعات على الأقل مع الحكومة، ومنظمات المجتمع المدني، والجهات المانحة (استناداً إلى الوثائق المتوفرة) تراعى فيها اهتمامات الصندوق وقضايا الفقر الريفي مراعاةً فعالة؛
- تعزيز التعاون والتنسيق مع المجتمع المدني والجهات المانحة في برامج الحد من الفقر الريفي؛

إدارة المعرفة

- تقديم تقارير فنية منتظمة إلى مقر الصندوق (تقريران مرحليان اثنان في السنة)؛
- المشاركة في مجموعتين مواضيعيتين (كالمحاصيل الجذرية والدرنية، أو التمويل الصغير، أو التنمية الريفية القائمة على المجتمع المحلي) اثنتين على الأقل على المستوى القطري، معنيتين بقضايا ذات أولوية عالية للصندوق؛
- وجود قاعدة معارف محسنة بشأن البلد والإقليم في مقر الصندوق (لا سيما فيما يتعلق بالمبادرات المتصلة بفترة ما بعد النزاع في دول دلتا نهر النيجر).

تنفيذ المشاريع

- وجود مشاريع جيدّة التصميم، بما في ذلك الاستهلال السلس للمشروع؛
- إقامة أوجُه تضافُر فعالة وتقسيم محدد بوضوح للعمل بين المنسق الميداني، ومدير البرنامج القطري، والمؤسسة المتعاونة.

21 - من الجدير بالذكر أن تحديد هذه المؤشرات المذكورة أعلاه تحديداً كمياً وتقسيمها على مراحل إنما هو تحديد وتقسيم أولِّيّان؛ وسيقوم الصندوق وجميع أصحاب المصالح داخل البلد بتحديدها بصورة قطعية ومراجعتها أثناء التخطيط السنوي لأنشطة المنسق الميداني.

ملخص مبادرة: فييت نام

أولاً- وصف موجز

22 - قدم الصندوق منذ عام 1993 خمسة قروض إلى حكومة فييت نام. وفي شهر أبريل/نيسان 2003 وافق المجلس التنفيذي للصندوق على وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية التي أعدها الصندوق لفييت نام. وهذه الوثيقة متسقة مع الاستراتيجية الشاملة للنمو وللحد من الفقر، التي أقرها رئيس وزراء فييت نام في 21 مايو/أيار 2002. وتُعَرِّفُ هذه الاستراتيجية الشاملة، التي هي المحصلة النهائية لعملية توثيق استراتيجية الحد من الفقر، خطةَ العمل الحكومية في الأجلين المتوسط والطويل، وتترجم خطط التنمية واستراتيجياتها إلى تدابير ملموسة ذات خرائط طرق محددة جيداً لتنفيذها.[1] وقد أيد كثير من الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف هذه الاستراتيجية الشاملة باعتبارها خطةً لمزيد من التعاون الإنمائي وتنسيق الجهود فيما بينها وبين الحكومة الفييتنامية. وتوفر هذه الاستراتيجية السياق الذي يمكن أن تقام فيه شراكات بنّاءة، وتبادل للمعرفة والتعلُّم، وحوار بين الجهات المانحة والحكومة والمجتمع المدني.

23 - فتحت عملية الشراكة من أجل وثيقة استراتيجية الحد من الفقر، التي بدأت في عام 1999، برئاسة البنك الدولي، مجالاً لجهات فاعلة مختلفة للمشاركة في حوار سياساتي وظهرت كمنتدى هام للسياسة. وتجري الآن عملية تقييم متعمق للبرنامجين الحكوميين الرئيسيين للحد من الفقر، وهما برنامج القضاء على الجوع والحد من الفقر، والبرنامج 135، لتقييم المنتجات والأثر في ضوء إعادة التصميم في المستقبل. وتجري الآن مراجعة المضمون الأساسي للبرامج، وفعالية الاستهداف، وطريقة تسليم المنتجات، ومدى تطبيق اللامركزية والمشاركة، ونظم وعمليات الإدارة المالية والرصد المالي، والإطار المؤسسي والقدرات المؤسسية، مراجعةً شاملة. وشكلت الحكومة عدداً من الأفرقة العاملة الفنية في مجالات مواضيعية مختلفة وبينت أن هذه العملية ستشمل التشاور مع الجهات المانحة ومراجعة البرامج الحالية للجهات المانحة. وبالتوازي مع جهود الحكومة، فإن الجهات المانحة منشغلة بعمليةِ تقييمٍ برئاسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

24 - منذ أول مشروع يدعمه الصندوق في فييت نام، تقوم جميع المشاريع بتجربة وتنفيذ نُهُج مدفوعة بالعمليات إلى حد كبير. ويمثل كلُّ مشروعٍ خطوةً إلى الأمام في عملية التعلُّم وإيلاء السلطة تدريجياً إلى الصعيد المحلي. وعلى الرغم من الخبرة الهائلة التي اكتسبها الصندوق في التنمية المدفوعة بقوى المجتمع المحلي، أعاق عدم الحضور الميداني للصندوق مشاركته في المناقشات الجارية. وثمة إدراك عميق للمساهمات الإضافية الهائلة التي يمكن أن تسهم بها الابتكارات، التي حققتها المشاريع التي يدعمها الصندوق في فييت نام، في حوار سياساتي، كما وثَّقتها دراسة حالة انفرادية تضمنت تقارير عن دعم الصندوق لحكومة فييت نام في رفع مستوى هذه الخبرات لصالح اللامركزية. وقد

[1] تقترح الاستراتيجية الشاملة للنمو وللحد من الفقر عدداً من التدابير لمعالجة الفقر الريفي، من بينها: (أ) زيادة في الموارد لتحسين نظام البحث والإرشاد؛ (ب) إيلاء انتباه خاص لاحتياجات المزارعين الفقراء والأقليات الإثنية في المناطق الجبلية؛ (ج) تحسين إمكانيات حصول الفقراء على الائتمان؛ (د) إدخال تحسينات على أمن حيازة الأراضي؛ (هـ) تسهيل الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية بإشراك كل أصحاب المصلحة في ذلك.

أعدت هذه الدراسةَ للمؤتمر الدولي المعني برفع مستوى الحد من الفقر الريفي، المعقود في شنغهاي، في الصين في 25-27 مايو/أيار 2004.

25 - عقد الصندوق اجتماعات مع حكومة فييت نام في هانوي في شهر أغسطس/آب 2002، وشارك بالفيديو من روما في سبتمبر/أيلول 2002، في مؤتمر لوضع اللمسات النهائية على وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية، أعربت فيها الحكومة عن رضاها الكبير عن البرنامج القطري الذي يدعمه الصندوق. ودعت الحكومة الصندوق في هاتين المناسبتين إلى تعزيز دوره في الحوار السياساتي ودعمه لتنفيذ البرنامج. وفي المناسبة الأخيرة، قامت وكالات أخرى مشاركة في المساعدة الإنمائية الرسمية، كالبنك الدولي، ومصرف التنمية الآسيوي، والمنظمات الدولية غير الحكومية، ومن بينها أُكسفام (المملكة المتحدة)، وآكشين أيد، وصندوق إنقاذ الطفولة، بدعوة الصندوق إلى القيام بدور أكثرَ مبادرةً في إطلاع الآخرين على الدروس التي استفادها من عملياته الميدانية، وإلى الاشتراك بقوة أكبر في الجهود الرامية إلى إجراء حوار سياساتي، وكذلك في فرق العمل القائمة بتنفيذ الاستراتيجية الشاملة للحد من الفقر وللنمو. وأعربت عن تقديرها لدور الصندوق وتدخلاته في البلد ووجدت أن مساهماته هامة جداً للمساعي الرامية إلى تخفيف حدة الفقر. وفي شهر أغسطس/آب 2003، أثناء مناقشة مذكرة بعثة استهلال البرنامج اللامركزي الجديد للحد من الفقر، طلبت حكومة فييت نام رسمياً من الصندوق أن يضمن إشرافاً أوثق على مشاريعه ودعماً أعلى مستوىً لتنفيذها. وأخيراً، أثناء الزيارة التي قام بها رئيس الصندوق في شهر أكتوبر/تشرين الأول 2003، دعت الحكومة الصندوقَ بحرارة إلى النظر في إنشاء مكتب اتصال ميداني له في فييت نام.

ثانياً - الغرض والمبررات

26 - إن الاستراتيجية الأساسية للصندوق في فييت نام، كما جاء في وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية، بتجاوزها حافظة مشاريع الصندوق الجارية، تدور حول تنمية وتجربة نُهُجٍ ابتكارية للحد من الفقر يمكن للحكومة أن تكررها وترفع مستواها في إطار الاستراتيجية الشاملة للنمو وللحد من الفقر. وهذا يتطلب مشاركة أوثق في العمليات السياسية مع الحكومة، لأن الثقافة السياسية تنص على أن القرارات تُتخذ بتوافق الآراء ولا يُوافَقُ عليها إلا بعد مشاورات واسعة النطاق على عدة مستويات إدارية داخل الحكومة. وبينما تعزز أنشطة المشاريع المنجزات المتحققة على الأرض وتضمن مدَّ يد العون إلى الفئات المستفيدة، يمكن لمكتب الاتصال الميداني أن يسهِّل نقل الدروس المستفادة أثناء تنفيذ مبادرات الحد من الفقر والمساعدة على نقل وجهات النظر من الفئة المستفيدة إلى الوكالات الوطنية ذات الصلة كمدخلات في وضع السياسة والبرامج وعملية تصميمها. علاوةً على ذلك، يمكن للمكتب أن يسهل إقامة صلات أفقية أوثق مع وكالات المساعدة الإنمائية الرسمية التي تشارك الصندوق تفكيره، والوكالات المنفذة، ومنظمات المجتمع المدني.

27 - سيشمل الدفع الرئيسي لأنشطة مكتب الاتصال الميداني، في الأجل المتوسط، تطوير حافظة المشاريع لصالح برنامج قُطري تشاركي، يقوم على أساس التنسيق بين تدخلات المشاريع لتحقيق أهداف برامج مشتركة. وكجزء من هذا التطوير، ينبغي استطلاع إمكانيات إيجاد بديل مقبول عن متابعة متسقة وأكثر فنيةً في الإشراف. وقد أعربت الحكومة وإدارة مختلف المشاريع التي يدعمها الصندوق عن تناقص متزايد خلال السنوات الأخيرة في رضاها عن نوعية الإشراف على القروض وخدمات دعم التنفيذ. وعلى وجه الخصوص تتطلب اللامركزية الفعالة، التي يتوقف

عليها المشروع الجديد المقترح، إشرافاً ودعماً للتنفيذ أكثر كفاءةً. وثمة حاجة إلى رؤية داخلية أعمق وإشراف أكثر تحليلاً، وزيارات ميدانية أكثر تكراراً، ومتابعة فورية، ومعلومات مرتدة متفاعلة للتعلُّم وإشراك الآخرين فيه.

28 - لإيجاد أَوجُه تضافُر في إطار البرنامج القطري، ينبغي إدخال تغييرات على التخطيط والتشغيل والموارد البشرية والإدارة. ونظراً إلى أنه يوجد عدد من الأدوات في الصندوق يمكن استخدامها وشراكات يمكن استطلاعها، يُقترح وضع صفقة تمويل مناظر متكاملة وإشراف ودعم للسياسة والتنفيذ، وحضور ميداني لتنفيذ النهج البرنامجي القائم على الشراكة المذكور أعلاه. وستتبع التغييرات في التخطيط إعادة توجيه الخبرة لتدور حول الحوار القطاعي والسياساتي وكذلك التمويل المناظر المقدم من شريك يرى نفس الرأي ومهتم بتنفيذ جدول أعمال مشترك. وعلى الصعيد العملي، سيتم تشذيب الإشراف لتأكيد الوظائف الأساسية لإدارة القرض بواسطة الترتيبات الجارية مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ويمكن تقديم دعم أكثر تركيزاً للتنفيذ، ودعم سياساتي بواسطة الحضور الميداني. وستُوفَّر موارد بشرية إضافية من خلال مكتب اتصال ميداني سيكون هو الصلة الهامة جداً في تنفيذ تكامل الأنشطة هذا.

ثالثاً – الأهداف التفصيلية

29 - ستكون الأهداف الرئيسية لمكتب الاتصال الميداني تعزيز أثر برنامج الصندوق القطري وذلك بواسطة: (أ) تسهيل عملية تطوير السياسة اللامركزية داخل البلد القائمة على الحوار على المستوى الوطني؛ (ب) الدخول في حوار سياساتي بغية تنمية بيئة تمكينية للتنمية المستدامة المواتية للفقراء بقيادة مجموعة المستفيدين؛ (ج) تقديم دعم في التنفيذ لإدارة المشاريع التي يدعمها الصندوق لتعزيز ابتكارات من شأنها تحسين أحوال معيشة الفقراء والمحرومين بطريقة مستدامة.

رابعاً – الخلفية القطرية

30 - سيكون مكتب الاتصال الميداني في هانوي وسيغطي فييت نام بأسرها. منذ عام 1993 قدم الصندوق خمسة قروض إلى حكومة فييت نام بشروط تيسيرية للغاية يبلغ مجموع هذه القروض 80.65 مليون دولار أمريكي، وهي تفيد 1.4 مليون فييتنامي فائدة مباشرة. ما زال اثنان من هذه المشاريع قائمين في الوقت الراهن، وهما: مشروع تنويع مصادر الدخل الريفي (قرض الصندوق رقم VN-578)، في مقاطعة توين كوانغ، ومشروع التنمية الريفية في هاتنه (قرض الصندوق رقم VN-507). بالإضافة إلى ذلك، يجري الآن وضع مشروع جديد في مقاطعتي ها جيانغ وكوانغ بينه؛ ومن المتوقع أن يقدَّم المشروع إلى المجلس التنفيذي في شهر ديسمبر/كانون الأول 2004. وأخيراً يعمل الصندوق الآن على تصميم مشروع تجريبي يستهدف الأقليات الإثنية المقيمة في مقاطعة جيا لاي، في المرتفعات الوسطى؛ وستقوم الحكومة الإيطالية بتمويل هذا المشروع.

خامساً- نطاق العمل

31 - **الدعم السياساتي والحوار السياساتي من القاعدة إلى القمة:** سيعمل مكتب الاتصال الميداني في 'فتح' الاستراتيجية الشاملة للنمو وللحد من الفقر ودعم رفع مستوى المبادرات الناجحة للحد من الفقر. بالنسبة إلى الصندوق، سيركز الحوار السياساتي على تدقيق شروط الصلات بين الوقائع على الطبيعة وأصوات الفقراء من جهة وسياسات الحكومة المركزية وبرامجها من جهة أخرى. والهدف النهائي هو تحقيق تمكين الفقراء والمحرومين ليتمكنوا من الدخول في شراكات على جميع المستويات لتعزيز عملية ذات معنى لحوار سياساتي لصالح الفقراء. وسيكون دفع أنشطة مكتب الاتصال الميداني كما يلي: (أ) توجيه وجهات نظر الفئة المستفيدة في محافل رسم السياسة؛ (ب) الدعوة إلى تنمية مواتية للفقراء؛ (ج) تعزيز عملية تعلُّم مشتركة مع الحكومة يمكن أن تُشرك فيها شبكة أوسع من الجهات المانحة. وسيقدم مكتب الاتصال الميداني دعماً لمشاريع الصندوق الجارية، على النحو التالي:

- **الإفصاح عن آمال المنظمات على مستوى القرية والبلدة:** سيعمل مكتب الاتصال الميداني مع المنظمات الشعبية وكبار الإعلاميين مباشرة لتعيين المشاكل الأساسية في البيئة التمكينية وتوثيق الخبرة المكتسبة من مبادرات الحد من الفقر للتمكين من تقديم معلومات مرتدة يُستعان بها في وضع السياسات والبرامج. ستجمَّع هذه الوثائق ويُطلع عليها الآخرون.
- **تسهيل السياسة على مستوى المقاطعة من خلال إدارة المشروع:** يجمِّع مكتب الاتصال الميداني الابتكارات المؤسسية والتقنية الناجحة المواتية للفقراء ويبرز القضايا البرنامجية والسياساتية والمؤسسية ذات الصلة بالتشاور مع إدارة المشروع. ويُربَط بين خبرة المشروع بالبرامج والسياسة الإقليمية وتتم متابعتها حيثما لزم إجراء حوار أو تغييرات. علاوةً على ذلك، سيتم تنظيم حلقات عمل وجلسات تَدارُس مشتركة بين المقاطعات.
- **إقامة عملية تعلُّم مشتركة مع الوكالات المركزية:** سيتم تصميم نظام للرصد والتقييم بالمشاركة حول القطاعات المشار إليها في نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وسيضم هذا النظام تحليلاً منهجياً للتقدم المحرز. وسينفَّذُ تحليل السياسة بإشراك الوكالات الرئيسية المختصة والأفراد المختصين بغية تعيين الصعوبات والعوائق والفجوات في البيئة السياساتية، مع التركيز بدايةً على المجالات التي يمكن إدخال تحسينات عليها دون تحدي المصالح المكتسبة. وستعلن النتائج بطريقة خالية من التحدي عن طريق محافل ملائمة للجمهور ذي العلاقة.
- **بناء الشراكات ونشر التعلُّم مع الجهات المانحة:** سيعمل مكتب الاتصال الميداني بمثابة بؤرة تنسيق لتنفيذ ومتابعة الأعمال والمبادرات المؤيدة للمواءمة، بما في ذلك النتائج المدخلة حديثاً ونظام إدارة النتائج والأثر. وستجري المشاركة ونشر التعلُّم وخبرة المشاريع في مجموعات استشارية تدعمها الجهات المانحة، وفرق عمل، ومحافل سياساتية مختلفة، وفرص موسعة لإقامة الشراكات، بحيث تشمل منظمات جماهيرية ومجموعات تركيز على السياسة العامة[2]، ودور الخبرة الحكومية، والجامعات، ومعاهد البحوث الوطنية، ومنظمات المجتمع المدني، على عدة مستويات.

[2] توجد محافل مثل الشراكة لمساعدة أفقر البلدات ومركز التنسيق الحكومي المعني بالتنمية الريفية.

- **بناء القدرات للحوار السياساتي المواتي للفقراء:** سيتم تنظيم زيارات تكميلية للتدريب والاطِّلاع لتسهيل عمل منظمات المجتمع المدني في تشجيع عملية حوار سياساتي ذي معنى لصالح الفقراء.

32 - **دعم التنفيذ:** سيقدم مكتب الاتصال الميداني دعماً للتنفيذ بغية تعزيز قدرة إدارة المشروع في حالة المشاريع التي يدعمها الصندوق. وسيركز دفع الأنشطة على تحسين قدرة المشاريع على تحقيق ما يلي: (أ) فرص تحسين أحوال المعيشة للفقراء والمحرومين في مناطق عمليات المشروع؛ (ب) ابتكارات تكنولوجية ومؤسسية لكي يتسنى للفئة المستفيدة أن تنتهز هذه الفرص. وسيواصل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع باعتباره الوكالة المتعاونة تقديم خدمات أساسية لإدارة القرض للبرنامج الذي يدعمه الصندوق عن طريق المكتب الآسيوي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الذي نقل مقره مؤخراً إلى بانكوك، تايلند. وسيقدم مكتب الاتصال الميداني دعماً لتنفيذ مشاريع الصندوق الجارية بواسطة:

- المساعدة الفنية لإدارة المشاريع: سيتم الاضطلاع بزيارات ميدانية متكررة مع المشاركة في بعثات الإشراف التي يوفدها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بالتعاون مع المشاريع ومجموعة المستفيدين، وسيتمكن مكتب الاتصال الميداني، من تقديم توصيات ملائمة لها وتعيين القيود التي تعترض التنفيذ. وسوف يساعد مكتب الاتصال الميداني على ضمان متابعة التوصيات في حينها وإزالة القيود.
- بناء القدرات على تنفيذ المشاريع بصورة محسَّنة: ستنظم زيارات تدريب واطِّلاع يقوم بها موظفو الصندوق المعنيون بالمشروع والمؤسسات المنفذة للمشروع، في مجالات مواضيعية مختارة. وسيقوم مكتب الاتصال الميداني بتحرّي وجود خبراء وطنيين مؤهلين وإقامة شبكة من مؤسسات البحث والتدريب المحلية. وستكون هذه الشبكة أداة مفيدة في بناء القدرات لدى موظفي المشروع والوكالات المنفذة، وكذلك للتعلُّم المتبادل والمشاركة.
- التعاون الأفقي وتبادل المعرفة بين المشاريع التي يمولها الصندوق: ستعقد حلقات عمل بالاشتراك مع المشاريع التي يدعمها الصندوق في مجالات مواضيعية مختلفة وقضايا تنفيذ. وسيتم تنظيم زيارات متابعة يقوم بها موظفون على مختلف المستويات في المشاريع والوكالات المنفذة، ومجموعات المزارعين.
- تجميع الابتكارات بالتشاور مع إدارة المشروع: سيتم توثيق الابتكارات المؤسسية والتكنولوجية الناشئة من خبرات المشاريع التي يدعمها الصندوق والشركاء الآخرون لتعيين أفضل الممارسات وإبراز القضايا السياساتية والبرنامجية مع الموظف المسؤول عن تطوير السياسات. وسينشئ مكتب الاتصال الميداني قاعدة موارد معرفية للابتكارات التي توجَّهُ إلى شبكة أوسع تضم شركاء يعملون على تحقيق نفس الهدف المتمثل في التنمية المواتية للفقراء.

سيكون نشاط المكتب هذا جزءاً من مجموعة متكاملة تضم المكتب نفسه، والإشراف الأساسي، ودعم التنفيذ، والمساعدة الفنية.

سادساً- الاختصاصات

33 - سيضم ملاك موظفي مكتب الاتصال الميداني موظفَيْ برامج قطريين اثنين في الفئة الفنية وموظف خدمات دعم إداري واحد.

34 - **الموظف المسؤول عن تطوير السياسات:** سيكون الموظف المسؤول عن تطوير السياسات مسؤولاً عن إجراء حوار تشاركي مع فئة المستفيدين، وإجراء اتصالات متكررة مع سلطات المقاطعة وإدارة المشروع، وأنشطة تبادل المعرفة مع الوكالات الفنية الأساسية والأفراد، والتفاعل مع الجهات المانحة والمجتمع المدني، وتنظيم حلقات العمل، وزيارات التدريب والاطلاع. وستشمل نتيجة أعماله (أو أعمالها إن كانت امرأة) تقييمات تشاركية للسياسات، وتوثيق العمليات بناء على خبرة المشروع والابتكارات، ووضع نظام للرصد والتقييم يستند إلى نظام إدارة النتائج والأثر، وتتبع منجزات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، وتحليل التقدم المحرز، وإقامة شبكة نشطة من الشركاء. ومن المتوقع أن يكون لمكتب الاتصال الميداني أثر كبير من حيث إبرازه حضور الصندوق بوضوح في السياق الوطني. ويجب أن يكون لهذا الموظف خبرة سابقة في الأنشطة السياساتية.

35 - **الموظف المسؤول عن العمليات:** سيكون الموظف المسؤول عن العمليات مسؤولاً عن الدعم أثناء التنفيذ بتقديم مساعدة فنية للمشاريع، وبناء القدرات، وتبادل المعرفة، وتجميع الابتكارات. وسيكون مسؤولاً عن التفاعل مع إدارة كل مشروع من المشاريع الجارية والوكالات الحكومية ذات الصلة لتنفيذ المشاريع بنجاح. وسيبدأ تنظيم زيارات ميدانية، ويشارك في بعثات الإشراف، ومتابعة التوصيات، وتوثيق الابتكارات التكنولوجية والمؤسسية، وتنظيم حلقات التدريب والاطلاع على الدروس المستفادة من المشاريع، ووضع قائمة بالخبراء الوطنيين والمؤسسات الوطنية. وكجزء من أنشطة الدعم لمكتب التنفيذ على المستوى الميداني سيكون مطلوباً منه أن يرصد التنفيذ واستخدام ميزانية منح المساعدة التقنية للبرنامج اللامركزي المقترح للحد من الفقر. ويجب أن يكون لديه خبرة في إدارة المشاريع، ويفضل أن تكون مشاريع يمولها الصندوق.

36 - بالإضافة إلى الموظفين المذكورين أعلاه، الذين تغطيهم الميزانية المقدمة في الجدول التالي، تغطية تامة، يمكن لمكتب الاتصال الميداني أن يتوسع أيضاً. ففي الاجتماع الأخير الذي عقده الصندوق مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في روما، إيطاليا، في شهر إبريل/نيسان 2004، وافق مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على النظر في تمويل تعيين موظف آخر للبرامج لتعزيز عملياتها. وإذا تحقق هذا الاقتراح فسينضم الموظف الذي يموله مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى مكتب الاتصال الميداني التابع للصندوق.

سابعاً- نوع العقد

37 - سيحتاج إنشاء مكتب الاتصال الميداني إلى التدابير التالية:

- توقيع مذكرة تفاهم بين الصندوق والمنظمة المختارة فيما يتعلق بالترتيبات السَّوقِيَّة، بما في ذلك معدات المكتب، على أساس اقتسام التكاليف؛ و

- عقد لمدة سنة واحدة مع كل واحد من الموظفين الذين يقع عليهم الاختيار (قابل للتجديد سنوياً على أساس فترة ثلاث سنوات).

38 - سيكون مدير البرنامج القطري لفييت نام التابع للصندوق مسؤولاً عن الإشراف الإجمالي على مكتب الاتصال الميداني.

- **التقارير المرحلية:** يقدم مكتب الاتصال الميداني تقارير مرحلية إلى الصندوق كل ثلاثة أشهر. وتبرز هذه التقارير دفع الأنشطة الجارية، والمنجزات مقابل الأهداف المتفق عليها، واستخدام الميزانية والقضايا الناشئة وكيفية معالجتها. ويجب أن يبين التقرير الجوانب الإيجابية والسلبية للحضور الميداني في البلد، ويبرز القضايا الرئيسية المتعلقة بالتنفيذ والسياسة. ويجب على وجه الخصوص أن تبرز التقارير المجالات التي حدث فيها تَعامُل مع مجموعة المستفيدين، والحوار السياساتي، وجهود المواءمة النشطة، وزيادة فعالية تنفيذ المشروع. وتقدم التقارير في شكل يوافق عليه الصندوق.
- **استعراض الصندوق:** سيُجري الصندوق تقييماً لأداء الموظفين الاثنين المختارين بعد السنة الأولى من العمليات، وإذا اقتضى الأمر، يعيد النظر في صلاحياتهما وفي ملاك موظفي المكتب.
- **إجراءات حلقات العمل المعقودة لتبادل المعلومات عن الدروس المستفادة والسياسة العامة:** ستنظم حلقات عمل بانتظام لنشر أوجُه تضافُر هذه الابتكارات في مجالات أخرى من مجالات مشاريع الصندوق، إلى جانب رصد العمليات وتقييم المشاركة لاكتساب الرؤية الداخلية وتوليف الدروس المستفادة لاستخدامها في مجالات مشاريع أخرى للصندوق ولدى شبكة أوسع من العاملين في مجال التنمية، وصانعي السياسة والشركاء الذين يعملون على تحقيق نفس الأهداف المتمثلة في الحد من الفقر.
- **تقارير الزيارات الميدانية وملخَّصات السياسة العامة:** يعد الموظف المسؤول عن العمليات تقارير الزيارات ويوثِّق فيها الابتكارات المؤسسية والتكنولوجية المواتية للفقراء والناشئة عن خبرة مشاريع الصندوق والشركاء الآخرين. ويجمعها في شكل استراتيجيات تخفيف وطأة الفقر. وبناءً على هذه التقارير يعد الموظف المسؤول عن تطوير السياسات ملخَّصات توثِّق الخبرة المكتسبة من مبادرات الحد من الفقر للتمكين من توفير معلومات مرتدة يُستعانُ بها في عمليات وضع السياسات والبرامج التي سيتبعها الصندوق في حواره مع الحكومات.
- **تقرير الإنجاز:** سيُجرى استعراض شامل لدى انتهاء المشروع لتقييم استخدام الموارد، بما في ذلك النتائج والمخرجات، وتقيَّمُ الآثار قدر الإمكان. ويجب استخدام قياسات النتائج كماً ونوعاً.

ثامناً – الترتيبات المؤسسية

39 - نظراً إلى محدودية الميزانية المتوفرة، سيكون موقع مكتب الاتصال الميداني في مقر منظمات أخرى. والمباحثات جارية مع البنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووزارة التخطيط والاستثمار، والحكومة، لتعيين أفضل الخيارات. وقد عرض البنك الدولي تقديم مكتب بالمجان في مكاتبه، وكذلك عرض برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومة ترتيبات مماثلة.

تاسعاً – الميزانية التفصيلية

40 – سيكلف مكتب الاتصال الميداني ما يقرب من مبلغ 000 225 دولار أمريكي لفترة ثلاث سنوات. وسيغطي هذا المبلغ خدمات موظفَيْ برامج قطريَّين اثنَين متفرغَين وموظف دعم إداري واحد.

التكاليف المقدرة: فييت نام (بالدولار الأمريكي)				
البند	**السنة الأولى**	**السنة الثانية**	**السنة الثالثة**	**المجموع**
تكاليف الاستثمار				
معدات المكاتب	4 500	–	–	4 500
تدريب	3 000	3 000	3 000	9 000
تكاليف تمثيل	1 500	1 500	1 500	4 500
تكاليف متكررة				
علاوة نقل	5 000	5 000	5 000	15 000
مرتب: موظف قطري، متفرغ	25 000	25 000	25 000	75 000
مرتب: موظف قطري، متفرغ	25 000	25 000	25 000	75 000
مرتب: موظف دعم ، متفرغ	10 000	10 000	10 000	30 000
سفر الموظفين	4 000	4 000	4 000	12 000
مجموع التكاليف	**78 000**	**73 500**	**73 500**	**225 000**

عاشراً– معايير تقييم نتائج المبادرة وآثارها

41 – ستكون معايير تقييم نتائج المبادرة وآثارها على النحو التالي:

- **نتائج المستوى الثاني:**

(i) تغييرات في درجات تقييم القطاع الريفي في نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء؛

(ii) مدى انعكاس المعلومات المرتدة من مجموعة المستفيدين في المباحثات الجارية على المستوى السياساتي؛

(iii) تغييرات في السياسة على مستوى المقاطعة نتيجة للتفاعل مع إدارة المشاريع التي يدعمها الصندوق؛

(iv) عدد كبار المسؤولين الذين يُعرف أنهم يدعون إلى تخفيف حدة الفقر بناء على اطِّلاعهم على خبرة المشاريع؛

(v) عدد الشراكات والصلات التي أقيمت أو تأسست مع وكالات حكومية أو غير حكومية أو مانحة؛

(vi) تحسينات في تصاميم الاستراتيجية والمشاريع القطرية نتيجة لتعزيز عملية المعلومات المرتدة (نوعية بالدرجة الأولى).

- **نتائج المستوى الأول:**

(i) عدد الوثائق التي ضمت أصوات الفقراء والتي اطَّلَعَ عليها النظراء، وأصحاب المصالح الرئيسيون، وغيرهم من المانحين؛

(ii) توثيق الخبرات الناجحة والابتكارات وأبعادها؛

(iii) عدد الملخَّصات السياساتية والمجموعات الإعلامية المختلفة التي ضمت أموراً سياساتية وأنشطة برامج يدعمها الصندوق، والتي تم إطلاع الشركاء وأصحاب المصالح والجهات المانحة الأخرى عليها؛

(iv) عدد المحافل الوطنية التي مُثِّل الصندوق فيها وتم فيها الإبلاغ عن الاتجاهات السياساتية للحكومة من خلال خبرة الصندوق؛

(v) عدد الأحداث التي نُظِّمَت لتسهيل التعلُّم المتبادل بين المشاريع التي يدعمها الصندوق، والمشاريع والبرامج التي تدعمها جهات مانحة أخرى ونفذتها الحكومة؛

(vi) تتبُّع الجهود الرامية إلى المواءمة والمستنِدة إلى مجالات عُرِّفَت بأنها ذات أولوية؛

(vii) معدلات التنفيذ الإجمالية، بما في ذلك المصروفات العينية والمالية والصرف من القروض؛

(viii) الوقت الذي مر بين لحظة تقديم طلب السحب وتنفيذ الصرف؛

(ix) الوقت الذي مر بين لحظة تقديم التوصية من قِبَلِ مؤسسة متعاونة ومن قِبَلِ الصندوق واتخاذ إدارة المشروع للتدابير الموصى بها.